دور نظام إدارة المعلومات المالية في تطوير النظام المحاسبي للصناديق الخاصة دراسة تطبيقية على صندوق التعليم العالي بالعراق

إعداد

أ.د/ محمود السيد الناغي أ.م.د/حامد نبيل حامد سليمان

الباحث مرتضى ابراهيم مكي

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) ـ العدد (١٤) ـ يوليو ٢٠٢٥

https://www.rijcs.org/

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

The Role of the Financial Management Information System (FMIS) in Developing the Accounting System for Special Funds: An Applied Study on the Higher Education Fund in Iraq

submitted by

Prof. Mahmoud El-Sayed El-Naghy

Asst. Prof. Dr. Hamed Nabil Hamed Suleiman

Researcher Murtadha Ibrahim Maki

Raya International Journal of Business Sciences

volume (4), Issue (14), july 2025

Publisher

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

المستخلص

استهدف الباحث من هذه الدراسة بيان دور تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية (GFMIS) في تطوير النظام المحاسبي للصناديق الخاصة في العراق ومدى ملاءمة النظام المحاسبي المطبق في تلك الصناديق لأهدافها واختصاصاتها المعتمدة في القوانين والانظمة والتعليمات النافذة.

ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة حالة لصندوق التعليم العالي في ثلاث مستويات حيث تمثل المستوى الأول بصندوق التعليم العالي الخاص في مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية, اما المستوى الثاني تمثل في صندوق التعليم العالي الخاصة في رئاسة جامعة الكوفة ,وتمثل المستوى الثالث في صندوق التعليم العالي في كلية اللغات التابعة لجامعة الكوفة, وتم تحليل نتائج الدراسات السابقة وعرض مجالات نقص الفاعلية في تطبيق GFMISعلى الصناديق الخاصة بالعراق وتقديم لأساليب معالجتها .

وتوصلت الدراسة إلى عدم امتلاك الجامعات العراقية حتى الان نظامًا للتحقق من صحة إعداد موازنة صندوق التعليم العالي و التحقق من مصداقية التقديرات، وتقع مسؤولية إعداد جميع الموازنات لكل عام على عاتق كل كلية لإعداد موازنتها الخاصة، والتي يوافق عليها العميد بصفة رئيساً ثم يتم تسليمها مباشرة إلى مجلس ادارة الصندوق التعليم العالي في الكلية لتجميعها في موازنة الجامعة.

وأوصت الدراسة بالعمل على تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إدارة صندوق التعليم العالي في الجامعات العراقية بدلا من النظام المحاسبي التقليدي المتبع حاليا. حيث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيساعد الوحدات الحكومية في القيام بالمهام الخاصة بها وتحقيق الرقابة المالية والادارية بمستوى اكثر فاعلية ، فضلا عن امكانية ترشيد الانفاق العام وتعزيز الأداء المالي لها.

Abstract:

The researcher aimed in this study to clarify the role of implementing the Government Financial Management Information System (GFMIS) in developing the accounting system of special funds in Iraq and to assess the extent to which the accounting system applied in these funds aligns with their objectives and jurisdictions as stipulated in the applicable laws, regulations, and instructions.

To achieve the study's objective, a case study was conducted on the Higher Education Fund at three levels. The first level represented the Higher Education Fund at the Iraqi Ministry of Higher Education and Scientific Research, the second level represented the Higher Education Fund at the Presidency of the University of Kufa, and the third level represented the Higher Education Fund at the College of Languages affiliated with the University of Kufa. The study analyzed the results of previous research, identified deficiencies in the effectiveness of GFMIS implementation in Iraq's special funds, and proposed solutions to address these deficiencies.

The study concluded that Iraqi universities do not yet have a system to verify the accuracy of the Higher Education Fund's budget preparation or the credibility of its estimates. The responsibility for preparing annual budgets falls entirely on each college, which prepares its own budget. The budget is then approved by the dean, acting as the chairman, before being directly submitted to the Higher Education Fund's board of directors at the college level for consolidation into the university's overall budget.

The study recommended implementing the Government Financial Management Information System (GFMIS) in managing the Higher Education Fund in Iraqi universities instead of the currently used traditional accounting system. GFMIS would help governmental units perform their tasks more effectively, enhance financial and administrative oversight, and contribute to better public expenditure rationalization and improved financial performance.

المبحث الاول:-

الإطار العام للدراسة

أولاً :-المقدمة

إن السياسة المالية تشكل أهمية بالغة وتؤثر بشكل مباشر على تحقيق الاستقرار المالي في أي دولة على مستوى العالم. ويزداد هذا الدور أهمية في الدول التي تمثل فيها الحكومة القطاع السائد من النشاط الاقتصادي، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد على الإيرادات من الموارد الطبيعية (مثل النفط والغاز والنحاس والفوسفات، إلخ) لتمويل هذه النفقات، كما هو الحال في العديد من الدول الغنية بالنفط، بما في ذلك العراق. وبالتالي، فإن هذه الدول معرضة لعدم الاستقرار المالي، وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي في الأمدين القريب والبعيد. ففي الأمد القريب، تتأثر إيرادات الدولة بأي تقلبات سلبية في أسعار النفط والغاز. وفي الأمد البعيد، يكون الدخل العام المستمد من صادرات الموارد الطبيعية عرضة للانقراض بسبب استنفاد هذه الموارد (النفط والغاز) أو استبدالها ببديل أكثر اقتصادا وصديقا للبيئة. يلعب نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) دورًا محوريًا في تطوير نظام محاسبي فعال من خلال دمج وتبسيط إدارة البيانات المالية. يوحد GFMIS البيانات المالية من مصادر مختلفة، وهو أمر ضروري لإنشاء منصة موحدة تعزز دقة البيانات وقدرات اتخاذ القرار. يعد هذا التكامل أمرًا بالغ الأهمية لوظائف نظام المعلومات المحاسبية (AIS)، لأنه يعمل على أتمتة العمليات المحاسبية وتسهيل إنشاء التقارير المالية في الوقت المناسب علاوة على ذلك، يدعم GFMIS التقارير والتحليلات المالية، مما يمكن المؤسسات من تحديد الاتجاهات والأنماط في بياناتها المالية. هذه القدرة ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك، يساعد GFMIS في التخطيط المالي والميزانية، مما يسمح للمؤسسات بتخصيص الموارد بشكل فعال وإدارة التدفق النقدي، وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف المالية. يلعب النظام أيضًا دورًا مهمًا في إدارة المخاطر المالية من خلال

تحديد المخاطر المحتملة وتطوير استراتيجيات للتخفيف منها، مما يضمن قدرة المؤسسات على التنقل عبر عدم اليقين بشكل فعال[١]

ثانياً :- مشكلة الدراسة

من ضمن برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي الذي تنتهجه الدولة أقرت نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من عام ٢٠١٨ بهدف السيطرة والرقابة على إيرادات ونفقات الموازنة للدولة إلكترونيا الا انه لم يشمل إيرادات او نفقات تلك الصناديق كون تعليمات هذه الصناديق لا تجيز ادراج الايرادات والنفقات المتحققة في هذه الصناديق وعلى ذلك يمكن ابراز مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

١-هل يتمتع النظام المحاسبي الموحد بالكفاءة والفاعلية لأداره وتنظيم حسابات الصناديق الخاصة (صندوق التعليم العالي انموذجا) ؟

٢-هل يمكن التحول في معالجة ايرادات ومصروفات الصناديق الخاصة (صندوق التعليم العالي انموذجا) وفق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ؟

٣- ما هو تأثير تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في إدارة صندوق التعليم العالي في العراق على تعزيز الشفافية والمساءلة بشأن المعاملات المالية لهذه الصناديق؟

ثالثاً :- هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يأتي:-

١- دراسة وتحليل واقع حال الإدارة المالية في الصناديق الخاصة في العراق (صندوق التعليم العالي انموذجاً) ومدى ملاءمة النظام المحاسبي المطبق في تلك الصناديق لأهدافها واختصاصاتها المقرة في القوانين والانظمة والتعليمات النافذة.

---

[١] جميل , اوميد عبد الرحمن.(٢٠٢١)." أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004 – 2020", (رسالة ماجستير غير منشورة) , كلية العلوم الاقتصادية والادارية \ قسم الاقتصاد , جامعة الشرق الادنى .

٢- تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS) في عينة الدراسة وزارة التعليم العالي وتشكيلاتها لغرض استيعاب نشاطات الصناديق الخاصة للوزارات والدوائر والتشكيلات الحكومية، ولا سيما صندوق التعليم العالي والبحث العلمي وبما يطور النظام المحاسبي فيه فضلاً عن تعزيز الدور الرقابي على هذه الصناديق.

رابعاً :- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تساهم في زيادة الوعي حول آلية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في المؤسسات الحكومية بشكل عام، وخاصة في إدارة صندوق التعليم العالي في العراق بشكل خاص. كما ستساعد هذه الدراسة صناع السياسات في مؤسسات التعليم العالي الحكومية على تحديد التحديات التي تواجه تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية العامة (GIMIS) في مؤسساتهم

خامساً :- فروض الدراسة

تستند الدراسة الى فرضية رئيسية واحدة مفادها يمكن ان يساهم " تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على أنشطة صندوق التعليم العالي في الجامعات العراقية في تطوير النظام المحاسبي في الصناديق الخاصة بالعراق وبما يؤدي الى تحقيق الفاعلية و تعزيز المساءلة والشفافية في مجال الرقابة المالية على الانفاق العام بالصناديق الخاصة في العراق".

ونبثق من هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية :

١- يؤدي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى تحسين كفاءة الإدارة المالية لصندوق التعليم العالي من خلال تقليل الأخطاء وتسريع عمليات التسجيل والتسوية.

٢- يؤدي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى تحسين دقة المعلومات المالية وسرعة إعداد التقارير المالية لصندوق التعليم العالي.

٣- يؤدي تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة أموال صندوق التعليم العالي، مما يسهم في بناء الثقة لدى المستفيدين والمؤسسات المالية الحكومية.

سادساً:-خطة الدراسة

المبحث الاول:- الإطار العام للدراسة.

المبحث الثاني . البعد القانوني والبعد المالي للصناديق الخاصة

المبحث الثالث:- مدى فاعلية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تطوير النظام المحاسبي في الصناديق الخاصة الحكومية.

المبحث الرابع:- تحليل لطبيعة النشاط المالي في صندوق التعليم العالي (مستوى الكليات والجامعة والوزارة)

المبحث الخامس:- الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني:-

البعد القانوني والبعد المالي للصناديق الخاصة

أولاً:- مفهوم الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص

هي عبارة عن حسابات أنشئت بموجب قوانين أو قرارات جمهورية أو قرارات وزارية لتحصيل موارد لاستخدامها في أغراض محددة وتعامل أموالها معاملة الأموال العامة فيما يتعلق بقواعد التحصيل والصرف والرقابة والضبط الداخلي، وتحظى بميزة أن فائضها لا يؤول إلى الخزانة العامة للدولة وإنما يُرحل من سنة مالية إلى أخرى[١].

وتعرف الوحدات ذات الطابع الخاص بأنها عبارة عن وحدات تنظيمية تتبع الجامعات، إلا أنها تتميز عن الأقسام العلمية الأكاديمية من حيث الاستقلال المالي والفني ومعالجة القضايا البحثية والمشكلات التي تحتاج إلى قدر كبير من الإبداع وإحداث التغيرات المجتمعية[٢]

ثانياً:- الهدف من إنشاء الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص

أجاز القانون إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة استثناء من مبدأ عدم التخصيص وتحقيقا للمرونة ولمواجهة الظروف والأحوال الاستثنائية[٣]:

أ- المرونة: فهي القدرة على اتخاذ القرارات دون رجوع إدارة الصندوق أو الحساب في كل صغيرة وكبيرة إلى الأجهزة المركزية بالإضافة إلي القدرة على اختيار أي من البدائل المتاحة لتحقيق الهدف

---

١ ـ السنباطي, محمد عماد.(٢٠٢١)."الصناديق والحسابات الخاصة بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية ". مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشرف – دقهلية, العدد الثالث والعشرون – الاصدار الثاني "الجزء الثاني "

2- Lauto, G., & Sengoku, S. (2015). Perceived incentives to transdisciplinarity in a Japanese university research center. Futures, 65, pp136-149.

٣ - عمر, أحمد محمد الشهير سيد, الليثي عبد الله فراج عبد الرحيم, ومشرف, رمضان عبد الله. (٢٠٢٠). "طبيعة وخصائص نشاط الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات الحكومية ومشكلاتها الادارية والمحاسبية: دراسة تحليلية ". مجلة البحوث التجارية المعاصرة, مج ٣٤,ع٢, ٢٤٥-٢٢٣.

دون الالتزام الحرفي بإجراء معين, مع ضرورة مراعاة النظام الإداري للوحدات ذات الطابع الخاص ما يلي:

- مرونة الإجراءات الإدارية واختصار خطوات العمل.
- تحقيق مبدأ اللامركزية في إدارة جهاز الوحدة دفعا لعجلة التطور بما يحقق أهدافها.

ب - مواجهة الظروف والأحوال الاستثنائية:

ثالثاً:- محددات أنشطة الصناديق والحسابات الخاصة

تتمثل محددات الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص فيما يلي[١]:

١- تعدد مصادر التمويل سواء من الهيئات أو التبرعات أو ما يرد إليها من حكومات وجهات أجنبية ودولية بتنفيذ الاتفاقيات أو ما يخصص لها من إيرادات عامة أو مقابل ما توديه للغير من خدمات وذلك بخلاف الوحدات الحكومية الأخرى التي تعتمد في تمويلها على مصدر واحد هو ما يتقرر لها من اعتمادات في الموازنة العامة للدولة.

٢- ترحيل فوائضها من سنة لأخرى لاستخدامها في أغراضها في السنوات التالية أما الوحدات الحكومية الأخرى فتعود زيادة التمويل فيها إلى المال العام طرف وزارة المالية.

٣- تخضع الصناديق والحسابات الخاصة بالدرجة الأولى لأحكام لوائحها الخاصة والشروط والقرارات الصادرة بقبول الأموال الخاصة بها حتى لو اختلفت تلك الأحكام مع القوانين واللوائح العامة ولا يرجع إلى تطبيق القوانين واللوائح العامة عليها إلا فيما يرد بشأنه نص في اللوائح الخاصة .

١ ـ مرجع سابق رقم (٤)

وهناك العديد من الخصائص للوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعات تتمثل في الخصائص الاقتصادية والخصائص الإدارية والخصائص المحاسبية ويتم عرضها كما يلي:

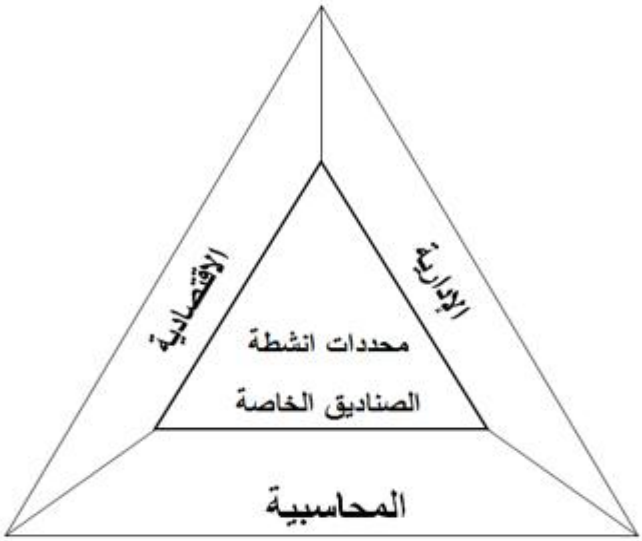

الشكل (١) يوضح محددات الوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعات

المصدر: من اعداد الباحث مع الاسترشاد بما ورد في المرجع الموضح أعلاه[١]

رابعاً:- اتجاهات لتطوير وتفعيل دور الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص

أوضح البعض أهم اتجاهات التطوير ما يلي [٢]

١ _ الباز، مصطفى على (١٩٩٠)، تطوير المحاسبة في الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ،العدد ١،ص-ص ٩٧- ١٥٠.

٢ _ ركة، ميادة السيد على عوض، غنيم، رانيا وصفي عثمان، و الخميسي ،السيد سلامة إبراهيم، (٢٠١٨)، دور الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد 104 ،ص-ص ٢١٣-٢٣٤.

- وضع خطط للعمل واقعية والسعى نحو تنفيذها بمشاركة جميع الأطراف المعنية وفقا لجداول زمنية.
- تحديث اللوائح والقوانين الخاصة بإدارة الوحدات بما يواكب متطلبات التغيير.
- دعم إدارة الكليات لأنشطة الوحدات ذات الطابع الخاص.
- نشر الثقافة بإدارة الكليات وجميع العاملين بمدى أهمية الوحدات ذات الطابع الخاص.
- وجود إدارة عامة قوية ونشطة تتميز بالتفكير الغير نمطى توفير وجود دورات تدريبية لتحسين أداء العاملين بالوحدات.
- ايجاد آليات التواصل الفعال بين إدارة الكلية وإدارة الوحدة لتيسير مهامها وحل مشكلاتها وتذليل الصعوبات.
- تحفيز الإدارات الجامعية المختلفة للحصول على خدمات هذه الوحدات بدلاً من التعامل والحصول على نفس الخدمة من جهات خارجية.
- تقديم حوافز مالية ومعنوية لجذب أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة للمشاركة في أنشطة الوحدات.
- اقتراح دمج الوحدات الصغيرة وعمل كيانات كبيرة (أى وحدة مركزية ينبثق منها الوحدات الأخرى بالجامعة) لتستطيع الاستمرارية.
- تفعيل الشراكة المجتمعية مع الجهات الفاعلة أو مؤسسات المجتمع المدنى.
- التواصل مع طالبي الخدمة عبر وسائل التواصل الإلكتروني.
- دراسة احتياجات السوق المحلى والإقليمى.
- التواصل مع وزارة المالية لدفع القيود الإدارية والمالية التي تحد من نشاط هذه الوحدات.

تحديد المكافآت وربطها بالأرباح.

المبحث الثالث:-

مدى فاعلية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تطوير النظام المحاسبي في الصناديق الخاصة الحكومية

أولاً:- مفهوم نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

تعددت تعاريف نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية منها الاكاديمي والاخرى تطبيقية فقد عرف نظام ادارة المعلومات المالية (GFMIS) بأنه نظام للمعلومات المالية يعمل على دمج المعلومات المحاسبية والمالية من كافة الوحدات والادارات والوزارات في اطار شبكة واحدة (خادم) تقوم وزارة المالية بالتحكم فيها وادارتها[1].

ان نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية " هو احد انظمة تخطيط موارد الوحدة (ERP) والتي تعرف كبرمجيات جاهزة قابلة للتكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، وتتكون من انظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل, منها انظمة المدفوعات والمقبوضات والمحاسبة والمشتريات والموازنة وغيرها، والتي تم تصميمها بناءً على مسح لخرائط الاعمال داخل المؤسسات بهدف ضمان تكامل المعلومات والاجراءات مما يمكن المؤسسات من استخدام وادارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بفعالية وكفاءة عن طريق توفير حل متكامل لكافة حاجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات"[2].

---

1 Kofahe, M. K., Hassan, H. & Mohamad, R. (2019). Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In Jordan Public Sector: A Proposed Framework. International Journal of Accounting, Finance and Business.

٢ _ البنا, بشير عبد العظيم,(٢٠٢٠), "المحاسبة الحكومية والقومية دراسة نظرية وتطبيقية "كلية التجارة, جامعة المنصورة.

كما عرف نظام ادارة المعلومات المالية على انه نظام متكامل لأتمتة عمليات الإدارة المالية العامة، يعمل على تتبع الأحداث المالية ويلخص المعلومات المالية، من إعداد الميزانية وتنفيذها إلى المحاسبة وإعداد التقارير[1] .

وكذلك عرف على انه حوسبة عمليات إدارة الإنفاق العام بما في ذلك اعداد الميزانية وتنفيذها والمحاسبة بمساعدة نظام متكامل تمامًا للإدارة المالية لوزارات الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات ووكالات الإنفاق الأخرى[٢]

وبالتالي يمكن القول ان نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) هو نظام معلومات يعمل على مساعدة الحكومات من خلال توفير الحلول المناسبة وبشكل مؤتمت ليتم من خلاله تحديد اولويات الانفاق العام والابلاغ عن الايرادات بالطريقة التي تمكن من تخطيط الموازنة العامة للدولة وتنفيذها ومراقبتها بكفاءة وفاعلية.

1 de Azevedo, R. R., Lino, A. F., de Aquino, A. C. B., & Machado-Martins, T. C. P. (2020). Financial management information systems and accounting policies retention in Brazil. International Journal of Public Sector Management, 33(2/3), 207-227.

2 Muriithi, J., and Wamiori, G,. (2020)," Effect of integrated financial management Information System (IFMIS) On Financial performance of county government in Kenya", International Journal of Advanced Research and Review (IJARR), Vol 5, Issue 11, PP.45-79.

ثانياً: الهيكل العام لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية(GFMIS)

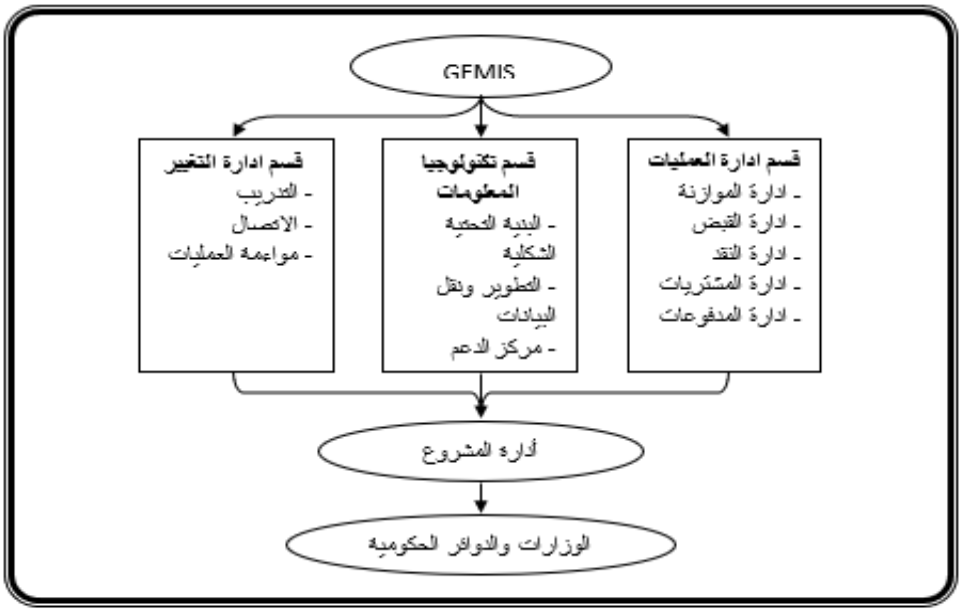

المصدر[١٢]

الشكل(٢) يوضح الهيكل التنظيمي لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

حيث يهدف النظام في الوصل الى المستوى المطلوب من الاداء ويعمل على دمج جميع الادارات بنظام (GFMIS) من اجل ان يكون عمل الحكومات في اتخاذ القرارات ومراقبة الاموال العامة بشكل اكثر فاعلية, وفيما يلي عرض مختصر للهيكل التنظيمي.

١. **قسم ادارة العمليات**: وينقسم الى عدد من الادارات وهي:

أ. ادارة الموازنة: ان توفر هذا النظام والذي يمثل بصورة رئيسية من اهم الانظمة التي يهتم المستخدم لها، يعمل النظام على ربط النتائج المتوقعة بالأهداف الاستراتيجية طويلة الامد وبالأهداف قصيرة الامد سواء كان على مستوى المنظمة او على مستوى الدولة ككل.

ب. ادارة القبض: تتمثل اهمية قسم المقبوضات في متابعة كافة الانشطة والعمليات الخاصة بتحصيل الايرادات في مختلف المراكز والدوائر في جميع انحاء الدولة ومن بعد جمعها يتم تحويلها الى الخزينة وذلك بشكل مؤقت وقد عمل النظام بمعالجة الاعمال والاجراءات المتعلقة بمختلف عمليات القبض وايداعها في الحسابات البنكية ويتأكد النظام من سير الاعمال والانشطة للمؤسسة او الدائرة بالشكل المناسب.

ج. ادارة النقد: ان اعتماد هذا النظام يساعد في متابعة وتنفيذ كافة الخطط المالية والتدفقات النقدية وادارة جميع العمليات الخاصة بالدين الخارجي والداخلي يقوم العاملين في هذا القسم بمتابعة كل ما يتعلق بحسابات النقود المنقولة والحساب الموحد والامانات المتعلقة بالخزينة واعداد التسويات المصرفية من اجل مطابقة رصيد البنك في الدفاتر مع ما هو وارد في كشف البنك[١].

د. ادارة المشتريات: من اجل تحسين عمليات الشراء في الدوائر والمؤسسات الحكومية وجدت اهمية تطبيق هذا النظام من خلال قيام النظام بمعالجة كافة الانشطة والعمليات الحكومية والتي تخص عمليات الشراء بجميع اشكالها وانواعها حيث تحتوي على نوع الشراء وكافة البيانات موضحه فيه طلبات واوامر الشراء وكذلك كافة العقود بأحجامها المالية وتخضع هذه العمليات لاعتمادات ومرفقات لازمة لغرض التحقق من وجود

---

١ - القرعان, يوسف عطا الله, والرحاحلة, محمد ياسين سليمان.(٢٠١٦). " اثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الادارية الحكومية الاردنية" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ال البيت, المفرق

مخصصات وضمان سير العملية بشكل قانوني والشراء وصحتها ويعمل النظام على توفير البيانات التي تساهم في عملية اتخاذ القرار.

هـ. ادارة المدفوعات: تتمحور اهمية هذا القسم في وجود النظام اذ يعمل النظام بمتابعة كافة العمليات والاجراءات بجميع اوجه الصرف وكذلك يضاف الى عمل النظام قدرته على المصروفات المستردة والسلف المتعددة، ومن اجل اكمال الانشطة والاعمال يقوم النظام ايضا بالتحقق من توفر المخصصات والسقوف المالية[1]

٢. قسم تكنولوجيا المعلومات

يعمل على متابعة كافة عقود الصيانة، ومن المهام المناطة به الفحص المستمر للتأكد من ضمان سرية المعلومات التي يتم مراسلتها وتقديم الدعم الفني، وحل اية مشاكل طارئة للأجهزة والشبكات، وتحديد احتياجات المواقع التي تعمل بنظام (GFMIS) والتأكد من جاهزية الموقع البديل ومتابعة عملية المراسلة بين الموقعين، واعداد الدراسات للتوسعة المستقبلية للمشاريع، والاشراف على قواعد البيانات واقتراح الخطط اللازمة للأمن وحماية النظام[٢].

1 - الحنيطي, خالد محمد علي, والنجداوي, اكرم يوسف عواد.(٢٠١٤). تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الاردني وامكانية تطويره: دراسة ميدانية: دائرة الموازنة العامة ومديرية ادارة نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش, جرش. ص٦٤

٢-الضلاعين, عامر عبد الوهاب عواد, واللابيج, عبد الرحمن خالد.(٢٠٢١). اثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الاردني (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة ال البيت, المفرق.

٣. قسم ادارة التغيير

يهتم هذا القسم بعملية التحول من الانظمة القديمة الى الوضع المرغوب فيه، وهو تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية، حيث يتفرع من هذا القسم التدريب والاتصال ومواءمة العمليات[١].

٤. قسم ادارة المشروع

الوظيفة الرئيسية لهذا القسم وهو العمل على التنسيق بين كافة الاقسام في نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية .حيث يسعى نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية الى تحقيق مستويات عالية من الاداء وذلك لتلبية جميع تطلعات الحكومة والمستخدمين[2] .

ثالثاً:- أهمية نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية

يدعم تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الوحدات الحكومية نجام مقومات الاصلاح وتحسين الوضع المالي للوحدات الحكومية وادارة مواردها بشكل كفء[٣] كما يعد بناء نظام معلومات جيد أمرًا مهمًا للغاية في المؤسسات العامة وغالبًا ما تكون أنظمة المعلومات المالية مطلوبة لحل المشكلات، وخاصة المشكلات المالية. كما يجب أن يكون مفهوم نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية الذي يتم تطويره بناءً على مفهوم المعلومات المالية عالي

١-العموش, محمد موسى عويس, والحدب, محمد مفلح سالم.(٢٠٢٢). "اثر نظام ادارة المعلومات المالي الحكومي الاردني في الحد من المخالفات المالية ", رسالة ماجستير, جامعة ال البيت, المفرق.

٢-الغرابلي ,جمال محمد محمود.(٢٠٢٤)." اثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الاردنية الهاشمية" رسالة ماجستير , قسم العلوم المالية المحاسبية , كلية الاعمال ,جامعة الشرق الاوسط .

٣ - عزام, ا. م. ع. ع. ا., الدكتور/محسن عبيد عبد الغفار, شحاته, د/محمد موسى, المزين & ,هاني مصطفى عبد الوارث. (٢٠٢٣). دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.32-1 ,(1)15 ,

الجودة بحيث يمكن أن يكون لهذه المعلومات أقصى الفوائد التي يمكن الاعتماد عليها كأساس لصنع القرار[1]

رابعاً :- مزايا تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية (GFMIS).

يتميز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالعديد من المزايا التي تعزز كفاءة العمليات المالية والإدارية في القطاع الحكومي. ومن أبرز هذه المزايا[2]

١- زيادة قدرة مهام السيطرة المركزية في وزارة المالية على رصد النفقات والايرادات في الوزارات والدوائر الحكومية.

٢- سرعة وصل المعلومات الى متخذي القرارات، ومن هم مسؤولون عن لأداء المالي والتشغيلي.

٣- زيادة قدرة الرقابة الداخلية لدى الوزارات والدوائر لمنع حالات الغش المحتمل والفعلي.

٤- سرعة الوصول الى معلومات الوضع النقدي للحكومة.

٥- زيادة في القدرة للوصول الى معلومات الاداء الاقتصادي.

٦- تحسين التخطيط المالي على المدى المتوسط. زيادة القدرة على اظهار المساءلة الى الجهات المعنية مثل الجهات المانحة

1 SAPUTRA, K. A. K., SUBROTO, B., RAHMAN, A. F., & SARASWATI, E. (2021). Financial management information system, human resource competency and financial statement accountability: a case study in Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(5), 277-285.

٢ - جبريل, فاروق حسين جبريل, و محمود, حسن توفيق.(٢٠١٤)." أثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الاداء المالي الحكومي في الاردن – دراسة ميدانية ", (رسالة ماجستير غير منشورة),كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة الزرقاء.

خامساً:- مراحل تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على حسابات صندوق التعليم العالي في العراق

إن نظام إدارة المعلومات المالية المتكاملة ضروري أيضاً لإصلاح الإدارة العامة في مجملها نظراً لقدرته على دمج الوظائف الإدارية المتنوعة للقطاع العام وربط إدارة المالية العامة بإدارة الموارد البشرية والأصول وشراء السلع والخدمات العامة، من بين أمور أخرى، و يتمتع نظام إدارة المعلومات المالية المتكاملة بالقدرة على دعم عملية صنع القرار بما يتجاوز المسائل المالية من خلال المساهمة في تحديث الإدارة العامة حتى تتمكن الحكومات من تقديم الخدمات العامة بكفاءة أكبر[١]. وقد أبرز عدد متزايد من الدراسات التجريبية العلاقة الإيجابية بين إدارة المالية العامة والشفافية المالية، والنتائج المالية، وإدراك الملاءة المالية[٢]. وفي حين تم اتخاذ خطوات كبيرة خلال تسعينيات القرن العشرين لتحسين شفافية البيانات المالية، فقد أظهرت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ أن الاقتصادات المتقدمة تعاني أيضاً من نقاط ضعف في نطاق المعلومات المتعلقة بآفاق أوضاعها المالية والمخاطر المرتبطة بها. وعلاوة على ذلك، توجد علاقة مباشرة بين درجات التقييم الأعلى لمؤشرات الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA)، ومؤشر مدركات الفساد (CPI)، ومؤشر الميزانية المفتوحة (OBI). إن الإدارة المالية العامة الجيدة من شأنها أن تزيد بشكل كبير من مصداقية المالية العامة والتنمية الاقتصادية - ربما ليس حصريًا، ولكن بالتأكيد كعامل مساهم[3]. وقد أصبحت أنظمة المعلومات المالية المتكاملة حاسمة في تحسين شفافية الميزانية. إن الكشف

1 Farías, P., & Pimenta, C. (2012). Sistemas integrados de administración financiera para la gestión pública moderna. Las instituciones fiscales del mañana. Washington, DC: Inter-American Development Bank.

2 Shandra, C. L., Shandra, J. M., & London, B. (2012). The international monetary fund, structural adjustment, and infant mortality: a cross-national analysis of Sub-Saharan Africa. Journal of Poverty, 16(2), 194-219

3 De Renzio, P., Andrews, M., & Mills, Z. (2011). Does donor support to public financial management reforms in developing countries work? An analytical study of quantitative cross-country evidence-ODI Working Papers 329.

عن المعلومات المالية العامة للمواطنين يحسن الشفافية المالية، طالما كانت المعلومات المنشورة دقيقة وذات صلة ويمكن الوصول إليها. وبالتوازي مع ذلك، يشير المؤلفون إلى أن الشفافية المالية يمكن أن تعزز الثقة التي يمكن أن يتمتع بها المواطنون في الحكومة إذا تم نشر المعلومات بشكل متسق وشفاف على مدى فترة طويلة من الزمن. كما يذكر المؤلفون أن التحديات الرئيسية لا تزال قائمة في تصميم أنظمة المعلومات المالية المتكاملة لتعزيز قدرتها على التقاط المجال بأكمله للأنشطة المالية، فضلاً عن نشر البيانات بشفافية[١].

ويمكن توضيح مراحل تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من خلال الاتي[٢] :

١- اعداد شجرة الحسابات تتضمن كافة الحسابات الرئيسية والفرعية الخاصة بالإيرادات والنفقات, تتماثل في مضمونها مع نوعية الايرادات بكل وحدة من الوحدات المدرجة بالموازنة, وحسب طبيعة كل منها .

٢- اعداد دليل اجراءات يوثق كافة العمليات والاجراءات المالية والمحاسبية وتسلسلها لكل وحدة من الوحدات المدرجة بالموازنة، على المستويين الرئيسي والفرعي، ووضع الية لدمج كافة المعاملات المالية لتصب في حسابات موحدة اجمالية.

٣- ربط كافة العمليات ببعضها البعض لتنعكس التعاملات المرتبطة في الحسابات الاجمالية بصورة الية وامنة.

٤- تجهيز وحدات الربط (Terminals)، بكل وحدة من وحدات الموازنة , وتحميل التطبيق الموحد على كل منها.

---

1 Dener, C., & Min, S. Y. (2013). Financial Management Information Systems and Open Budget Data: Do Governments Report on Where the Money Goes?: Financial management information systems and open budget data: do governments report on where the money goes?

٢ - عمارة، محمد, (٢٠٢٤) *إدارة المعلومات المالية الحكومية وتطبيقاتها في الصناديق الخاصة* .دار النشر للعلوم الحديثة

وعلية يمكن القول ان تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في سياق صندوق التعليم العالي في العراق يتطلب اجراء عدة خطوات ومتطلبات رئيسية:

أ- **تقييم الأنظمة المالية الحالية:** إجراء تقييم شامل لأنظمة وعمليات الإدارة المالية الحالية داخل صندوق التعليم العالي. يتضمن ذلك فهم البرامج والأجهزة والموارد البشرية الحالية الموجودة.

ب- **التو افق مع السياسات واللو ائح الوطنية:** التأكد من أن تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية يتماشى مع السياسات واللوائح والمعايير والتعليمات التي تحكم الإدارة المالية لحسابات صندوق التعليم العالي, يعد الامتثال للمتطلبات القانونية أمرًا ضروريًا للتنفيذ السلس.

ت- **تخصيص نظام GFMIS:** تخصيص منصة GFMIS لتلبية الاحتياجات والمتطلبات المحددة لصندوق التعليم العالي، وقد يشمل ذلك تكوين وحدات لإعداد الميزانية والمحاسبة والمشتريات وكشوف المرتبات وإعداد التقارير المصممة خصيصًا لقطاع التعليم العالي.

ث- **تعزيز القدرات والتدريب الموظفين العاملين:** توفير برامج تدريبية شاملة للموظفين المسؤولين عن استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS), يجب أن يغطي التدريب وظائف النظام وإجراءات إدخال البيانات وإنشاء التقارير واستكشاف الأخطاء وإصلاحها لضمان الاعتماد السلس.

ج- **ترحيل البيانات وتكاملها:** تخطيط وتنفيذ ترحيل البيانات المالية الحالية من الأنظمة القديمة إلى GFMIS, ضمان التكامل السلس مع الأنظمة وقواعد البيانات الأخرى ذات الصلة لتجنب تناقضات البيانات وتبسيط العمليات.

ح- **الأمن والتحكم في الوصول:** تنفيذ تدابير أمنية قوية لحماية البيانات المالية الحساسة المخزنة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS), تحديد مستويات الوصول والأذونات

بناءً على الأدوار والمسؤوليات داخل صندوق التعليم العالي لمنع الوصول غير المصرح به وضمان سلامة البيانات.

خ- **المراقبة والتقييم:** إنشاء آليات لمراقبة أداء وفعالية تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في صندوق التعليم العالي, قم بتقييم تأثير النظام بشكل منتظم على الكفاءة والشفافية والمساءلة في عمليات الإدارة المالية.

من خلال اتباع هذه المتطلبات والخطوات، يمكن لصندوق التعليم العالي في العراق أن يطبق بشكل فعال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتحسين ممارسات الإدارة المالية ودعم مهمة النهوض بالتعليم العالي في البلاد.

المبحث الرابع

تحليل لطبيعة النشاط المالي في صندوق التعليم العالي (مستوى الوزارة والجامعة والكليات)

أولاً:- التعريف بجامعة الكوفة

تعد جامعة الكوفة صرح فكري وعرفي قادر على صياغة الأطر العلمية المستقبلية بأشكالها ومكوناتها كافة في ضوء حاجات المجتمع ، لاستثمار التراث الاسلامي الكبير الذي تمتاز به مدينة النجف الاشرف، والمعبر عن الامتداد العميق لأرث مدرسة الكوفة واظهارها بمظهر علمي اكاديمي . وتعد فكرة تأسيس جامعة الكوفة إلى عام ١٩٤٦م حين تصدى نخبة من رجال العلم والثقافة والادب لهذا المشروع العلمي والثقافي ولأسباب سياسية وادارية عديدة الأ ان هذا المشروع لم يرى النور، وبعد ذلك قامت جمعية منتدى النشر في النجف بتبني فكرة تأسيس كلية الفقه عام ١٩٥٨م لتكون النواة الاولى لجامعة الكوفة، وفي عام ١٩٦٨م اسس مجلس التخطيط العلمي ليتبنى موضوع انشاء جامعة الكوفة وقرر ان تكون نواتها الاولى كلية الزراعة إلا ان هذا المشروع الاخير لم يرَ النور أيضا، وقد شهد عام ١٩٧٧ استحداث لكلية الطب في الكوفة وكان ارتباطها بالجامعة المستنصرية وفي عام ١٩٨٧/١٢/٢٣ تم اصدار قرار بتأسيس جامعة الكوفة مع جامعة تكريت وجامعة القادسية وجامعة الانبار[1]

ثانياً:- الجانب المالي لجامعة الكوفة

يعد قسم الشؤون المالية المسؤول الرئيسي عن الجانب المالي للجامعة وهو من الاقسام الادارية في رئاسة الجامعة ويرتبط اداريا بمساعد رئيس الجامعة للشؤون الادارية . ويضطلع هذا القسم بمهام واعمال مهمة في جامعة الكوفة على مستوى ديوان الجامعة وكلياتها والمراكز والمديريات التابعة لها على حد سواء فضلا عن العمليات المالية المتعلقة بالنفقات وتحصيل الإيرادات فهو

[1] https://uokufa.edu.iq/

صاحب الرأي والمشورة والتخطيط المالي للجامعة وموازناتها . ويساعد قسم الشؤون المالية على تقويم الانشطة العلمية والادارية كافة وقياسها وتحديدها وتوصيل المعلومات المالية المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات إلى مستخدميها سواء كانوا داخليين مثل السيد رئيس الجامعة والسادة المساعدين والسادة العمداء والاقسام الادارية ذات العلاقة ، أو المستخدمين الخارجيين مثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي وهيئة الضرائب وهيئة التقاعد الوطنية وديوان الرقابة المالية .

ثالثاً:- التعرف بكلية اللغات

كلية اللغات/جامعة الكوفة مؤسسة حكومية تهدف الى نشر المعرفة وتطويرها واعداد خريجين ذوي مستويات علمية عالية الجودة في مجال اللغة وادابها يمتلكون المهارات اللغوي والبحثية الضرورية لبنائهم الفكري والثقافي .تأسست كلية اللغات عام ٢٠١٤ وتضم قسمي اللغة الانجليزية واللغة التركية وتم استحداث قسمي اللغة الفارسية واللغة الفرنسية للدراسة الصباحية ، كذلك قسم اللغة الانجليزية للدراسة المسائية اللذين بدءآ باستقبال الطلبة في العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩.

رابعاً:- الجانب المالي لكلية اللغات في جامعة الكوفة

وحدة الحسابات: تقوم بإدارة الأمور المالية المتعلقة بالكلية.

الشعبة المالية في كلية اللغات بجامعة الكوفة تتكون من عدة وحدات وظيفية، وتهدف إلى إدارة الشؤون المالية المتعلقة بالكلية، وتشمل:

- **مدير الشعبة المالية**: المسؤول الرئيسي عن إدارة وتنظيم جميع المعاملات المالية، والتأكد من الالتزام باللوائح والسياسات المالية المعتمدة.

- **وحدة الحسابات**: تختص بتسجيل المعاملات المالية وإدارة السجلات المحاسبية، وتعمل على إعداد التقارير المالية اللازمة.

- **وحدة الرواتب**: تهتم بإدارة رواتب الموظفين وأعضاء هيئة التدريس، وتتأكد من إتمام صرف الرواتب في الوقت المناسب ووفق الأطر القانونية.

- **وحدة الموازنة والتخطيط المالي**: تتولى إعداد وتخطيط الموازنة السنوية للكلية، وتقديم التوصيات المتعلقة بالتخصيصات المالية وضبط النفقات.

- **وحدة الصندوق التعليم العالي**: تدير الأمور المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات، بما في ذلك رسوم الطلاب وأي إيرادات أخرى، وتتأكد من إيداع الأموال.

وحدة التدقيق الداخلي: مسؤولة عن مراجعة وتدقيق العمليات المالية لضمان الشفافية والمصداقية في الحسابات

المبحث الخامس

الدراسة التطبيقية

نموذج مقترح للتطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في صندوق التعليم العالي بالجامعات العر اقية

أولاً:- متطلبات ومراحل تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

شكل رقم (٣)

يبن مراحل النموذج المقترح

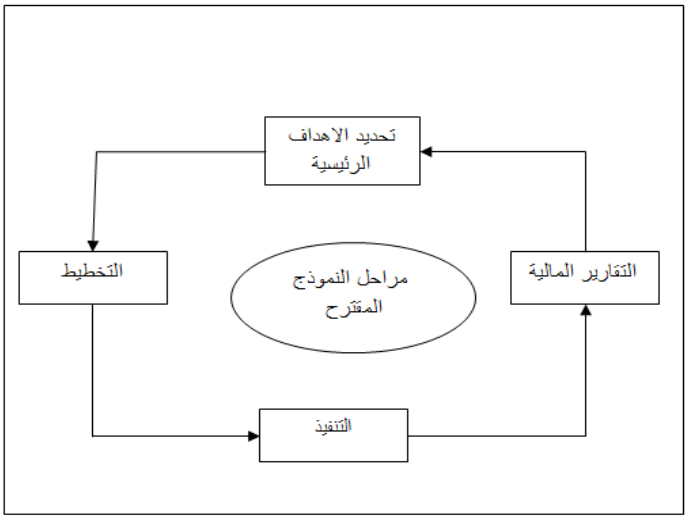

المصدر : من اعداد الباحث

أ- تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية :

يتطلب تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لصندوق التعليم العالي لأول مرة مرحلة تمهيدية تسمى الاعداد. يتم في هذه المرحلة اعداد دليل الحسابات، اعداد خارطة الحسابات، وتوزيع صلاحيات الوصول للبيانات على جميع المستويات (الكلية, الجامعة, الوزارة).

ب- مرحلة التخطيط:

في المرحلة الثانية من مراحل تطبيق النظام المقترح لإدارة صندوق التعليم العالي في العراق تم اعداد الموازنة الخاصة بالصندوق وفقا لتسلسل تصاعدي يبدا من الكلية، ثم الجامعة وينتهي بتوحيد الحسابات على مستوى الوزارة بجميع تشكيلاتها. الاتي وصف لإجراءات اعداد موازنة صندوق التعليم وفقا لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية المقترح في هذه الدراسة:

- إجراءات اعداد الموازنة على مستوى الكلية

وعلى مستوى التخطيط يوفر نوافذ خاصة بأدراج سقوف الإيرادات والمصروفات المتوقعة على مستوى الكلية وهناك نافذة النظام لتحديد سقوف الموازنة من الإيرادات والمصروفات وفقا لبرنامج اوراكل وفقا للبرنامج المقترح تمتلك الكلية صلاحيات الوصول للبيانات وتحديد سقوف الإيرادات والمصروفات للكلية فقط ولا تعتمد تقديرات موازنة صندوق التعليم العالي في الكلية الا بعد مصادقة الجامعة على التقديرات. الاتي إجراءات عملية إعداد موازنة صندوق التعليم من قبل الكلية:

- يقوم مدراء الحسابات في الكليات باستخدام النظام لإعداد التقديرات وإرسال تقديرات الموازنة الخاصة بصندوق التعليم العالي في الكلية الكترونياً ورفعها إلى عميد الكلية الذي يقوم بدراستها ومراجعتها ومن ثم رفعها إلى رئاسة الجامعة للمصادقة عليها.
- لا يسمح النظام بتنفيذ أي عمليات صرف او قبض قبل ورود المصادقة الرسمية على تقديرات الموازنة والتي ترد الكترونيا قبل بدء السن المالية.
- وفقا للنظام المقترح تلتزم الكليات بتطبيق سقوف الموازنة على المصروفات فقط ولا يسمح بتجاوز الصرف لحدود التقديرات المحددة في الموازنة الا بعد تقديم طلب الى

الجامعة لمناقلة المصاريف في الموازنة او زيادتها بناء على الحاجة. ولا يسمح النظام بأجراء عمليات صرف تزيد عن التخصصات الا بعد مصادقة الجامعة على هذا الاجراء.

- فيما يتعلق بالإيرادات يسمح النظام بتجاوز سقف الإيرادات المحدد في الموازنة ولا يتطلب أي مصادقة لمستويات اعلى.
- بناء على الإجراءات المحددة في النظام المقترح لإدارة صندوق التعليم العالي قام الباحث بالتعاون مع شعبة الحسابات في كلية اللغات جامعة الكوفة بتقدير سقوف الموازنة لصندوق التعليم العالي في كلية اللغات. الجدول الاتي يبين موازنة صندوق التعليم العالي لكلية اللغات في جامعة الكوفة لسنة ٢٠٢٥:
- إجراءات اعداد الموازنة على مستوى وزارة التعليم العالي

يوفر النظام المقترح نافذة وصول خاصة للبيانات في الدائرة المالية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تمتلك هذه الدائرة صلاحيات مراجعة التقديرات الخاصة بموازنة صندوق التعليم العالي في الجامعات العراقية وتوحيدها في موازنة موحدة للصندوق على مستوى العراق. إجراءات عملية إعداد الموازنة من قبل مركز الوزارة الخطوات الاتية:

- يقوم مجلس صندوق التعليم العالي في مركز الوزارة بمراجعة وإقرار تقديرات موازنة صندوق التعليم العالي في الجامعات ومركز الوزارة وارسالها الى الدائرة المالية في وزارة التعليم العالي.
- يعمل مدير الدائرة المالية في وزارة التعليم العالي بإدخال أرقام موازنة صندوق التعليم العالي إلى نظام إدارة الموازنة والتحليل المالي (DMFAS) ودمجها بالتقديرات المرفوعة من قبل الجامعات واعداد الموازنة الموحدة تقوم الدائرة المالية بإرسال اشعار المصادقة على موازنة الصندوق الى الجامعات المختلفة والتي بدورها ترسل المصادقة الكترونيا عبر النظام الى الكليات المرتبطة بها قبل بداية السنة المالية.

الجدول يبين تقديرات موازنة صندوق التعليم العالي الموحد لوزارة التعليم العالي وتشكيلاتها لعام ٢٠٢٥ والذي تم تحديده استنادا الى الأرقام الفعلية للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

الجدول رقم (١)

الموازنة التقديرية لصندوق التعليم العالي لسنة ٢٠٢٥- مركز الوزارة

التفاصيل	التصنيف الإداري	الدليل المحاسبي (الثلاثي)	الدليل المحاسبي (الرباعي)	الجزئي	الكلي
الإيرادات:					
إيرادات النشاط الخدمي					
إيرادات خدمات اجتماعية	١٠١	٤٣٥			4,800,000,000
ايراد انتساب واشتراك	١٠١	٤٣٦			5,900,000,000
ايراد خدمات متنوعة	١٠١	٤٣٧			7,500,000,000
الإيجارات	١٠١	٤٣٨			2,200,000,000
مجموع إيرادات النشاط الخدمي					20,400,000,000
الإيرادات التحويلية	١٠١				
ايجارات الأراضي	١٠١	٣٦٢		160,000,000	160,000,000
منح تمويلية	١٠١	٤٨٢			1,350,000,000
منح الوحدات الاقتصادية الرئيسية	١٠١	٤٨٢	٤٨٢٢	1,350,000,000	
إيرادات تحويلية متنوعة	١٠١	٤٨٣			24,000,000
تعويضات وغرامات	١٠١	٤٨٣	٤٨٣٢	24,000,000	
مجموع الإيرادات التحويلية					1,534,000,000
اجمالي الايرادات					21,934,000,000
المصروفات:					

التفاصيل	التصنيف الإداري	الدليل المحاسبي (الثلاثي)	الدليل المحاسبي (الرباعي)	الجزئي	الكلي
رواتب واجور	١٠١	٣١٢			14,400,000,000
الأجور	١٠١	٣١٢	٣١٢١	12,000,000,000	
المكافئات التشجيعية	١٠١	٣١٢	٣١٢٨	2,400,000,000	
أجمالي الرواتب والأجور					14,400,000,000
الوقود والزيوت	١٠١	٣٢٢			240,000,000
زيوت وشحوم	١٠١	٣٢٢	٣٢٢٣	240,000,000	
المتنوعات	١٠١	٣٢٥			500,000,000
اللوازم والمهمات	١٠١	٣٢٥	٣٢٥١	400,000,000	
القرطاسية	١٠١	٣٢٥	٣٢٥٢	160,000,000	
الكتب التعليمية	١٠١	٣٢٥	٣٢٥٣	100,000,000	
مستلزمات سلعية اخرى	١٠١	٣٢٩		150,000,000	150,000,000
أجمالي المستلزمات السلعية					890,000,000
الصيانة	١٠١	٣٣١			2,540,000,000
صيانة مباني	١٠١	٣٣١	٣٣١٢	2,000,000,000	
صيانة الآلات والمعدات	١٠١	٣٣١	٣٣١٣	100,000,000	
صيانة وسائل نقل و انتقال	١٠١	٣٣١	٣٣١٤	100,000,000	
صيانة اثاث واجهزة مكاتب	١٠١	٣٣١	3316	240,000,000	
حدائق ومتنزهات	١٠١	٣٣١	3318	100,000,000	
دعاية وطبع وضيافة	١٠١	٣٣٣			1,820,000,000
دعاية وإعلان	١٠١	٣٣٣	3331	900,000,000	
نشروطبع	١٠١	٣٣٣	3332	500,000,000	
ضيافة	١٠١	٣٣٣	3333	160,000,000	
احتفالات	١٠١	٣٣٣	3335	260,000,000	
نقل و ايفاد و اتصالات	١٠١	٣٣٤			659,000,000

التفاصيل	التصنيف الإداري	الدليل المحاسبي (الثلاثي)	الدليل المحاسبي (الرباعي)	الجزئي	الكلي
نقل العاملين	١٠١	٣٣٤	3341	5,000,000	
نقل السلع والبضائع	١٠١	٣٣٤	3342	4,000,000	
السفر والايفاد	١٠١	٣٣٤	3343	300,000,000	
اتصالات عامة	١٠١	٣٣٤	3344	350,000,000	
مصروفات خدمية متنوعة	١٠١	٣٣٦			429,000,000
اشتراكات و انتماءات	١٠١	٣٣٦	3361	9,000,000	
مكفاءات لغير العاملين	١٠١	٣٣٦	3363	60,000,000	
خدمات قانونية	١٠١	٣٣٦	3365	160,000,000	
خدمات مصرفية	١٠١	٣٣٦	3366	55,000,000	
تدريب وتاهيل	١٠١	٣٣٦	3367	15,000,000	
مصروفات خدمية اخرى	١٠١	٣٣٦	3369	130,000,000	
أجمالي المستلزمات الخدمية					5,448,000,000
المصروفات التحويلية	١٠١				
مصروفات تحويلية متنوعة	١٠١	٣٨٣		60,000,000	60,000,000
مجموع المصروفات التحويلية					60,000,000
المصروفات الأخرى					
مصروفات سنوات سابقة	١٠١	٣٩١			500,000,000
مجموع المصروفات الأخرى					500,000,000
إجمالي المصروفات السنوية					21,298,000,000
الفائض المتراكم	١٠١				636,000,000

يوفر النظام في مرحلة اعداد الموازنة تقارير فورية عن تقديرات الموازنة على مستوى الكلية, الجامعة والوزارة بمستويات صلاحية وصول مختلفة. والجدول التالي يوضح أنواع التقارير التي يمكن ان يوفرها النظام وصلاحيات الوصول لكل منها.

ج- مرحلة التنفيذ:

بعد وصول اشعار المصادقة على تقديرات الموازنة الكترونيا يتم تفعيل اجراءات تنفيذ نظام إدارة صندوق التعليم العالي تلقائيا على مستوى مركز الوزارة، رئاسة الجامعة ومستوى الكلية. لتنفيذ البرنامج المقترح قام الباحث بالتعاون مع قسم الشؤون المالية في جامعة الكوفة بالتطبيق التجريبي للنظام المقترح باستخدام نسخة من برنامج Oracle. تم تنفيذ نماذج للمعالجات المحاسبية للمدفوعات، المقبوضات، إدارة النقدية بشكل تجريبي لبعض بيانات السنة المالية ٢٠٢٤ , والاتي وصف للإجراءات المتبعة للمعالجة المحاسبية باستخدام النظام المقترح لإدارة صندوق التعليم العالي:

١. **المعالجة المحاسبية لإيرادات صندوق التعليم العالي:**

يوفر البرنامج نظام تسجيل قيود اليومية عبر الانترنت من خلال منصات تسجيل متعددة المستخدمين. كما يوفر حسابات مستقلة بصلاحيات محددة للوصول والمعالجة ضمن ثلاث مستويات تتدرج من الأدنى الى الأعلى (الكلية, الجامعة, الوزارة) وبما يضمن وضع اليات رصينة للضبط الداخلي تمنع التسجيل غير المخول للمعاملات. بينما يمنح النظام حسابات للجامعات صلاحيات وصول ومعالجة اعلى مقارنة بصلاحيات حسابات الكلية تتيح للجامعة رقابة التصرفات المالية للمستوى الأدنى (الكلية). ان المستوى الأعلى من الصلاحية تمتع به حسابات إدارة النظام في مركز الوزارة والذي يمتع بخصائص وصول تتيح الرقابة على المعاملات المالية للنظام ككل والحصول على التقارير المالية الانية لجميع المستويات.

بعد عمل حسابات افتراضية تجريبية داخل النظام تم استخدام النظام المقترح في تسجيل معاملات قبض إيرادات صندوق التعليم العالي في كلية اللغات بشكل تجريبي

تتمثل خطوات معالجة المقبوضات/ الإيرادات بالاتي:

- يقوم الموظف المختص في شعبة الحسابات بإعداد 'أمر القبض' على النظام الكترونياً.
- يقدم 'أمر القبض' إلى المدقق الداخلي الذي عليه تدقيق البيانات الواردة فيه ويستكمل ما كان ناقصاً منها ويقوم بتوقيعه وختمه بالخاتم الرسمي. ويقوم بكتابة اسمه بالكامل إشعاراً بصحة البيانات.
- يقبض أمين صندوق الكلية المبلغ بموجب 'أمر القبض' إما نقداً و/ أو الكترونيا عبر أجهزة الدفع الالكتروني. ويقوم أمين الصندوق بإصدار "وصول مقبوضات" للمكلف باستخدام النظام متضمناً بيان كاف عن الغاية التي قبض المبلغ من أجلها.
- يتم تسجيل القيد المحاسبي لتسجيل قبض الإيرادات والذي ينعكس مباشرة في الموقف المالي ونتيجة الاعمال للكلية، والجامعة, والوزارة بشكل متزامن.
- في حال القبض النقدي والايداع في الحساب المصرفي يقوم أمين صندوق الكلية إدخال رقم "قسيمة الإيداع" على النظام وذلك من أجل إتمام تشغيل عملية "التسوية البنكية" مع الكشوفات البنكية.
- في حال التحويلات النقدية بين الكلية، الجامعة, الوزارة يتم إنشاء القيد الآلي على النظام بقيود التحويلات النقدية الواردة في كشف البنك.
- في حال قبض الإيراد عن طريق التحويل من حساب المكلف إلى حساب الإيرادات مباشرة أو الإيداع المباشر، يقوم أمين صندوق الكلية، الجامعة, الوزارة بإصدار "وصل قبض" باستخدام النظام بعد الحصول على المعلومات المتعلقة بتصنيف المبلغ المودع من البنك الخاص بالكلية – الجامعة- الوزارة و من المكلف نفسه.

٢. المعالجة المحاسبية لمصروفات صندوق التعليم العالي:

في مجال معالجة معاملا الصرف في صندوق التعليم العالي يوفر النظام اليه رصينة للمحاسبة عن المصروفات والرقابة المسبقة عليها في جميع المستويات (الكلية, الجامعة, الوزارة) . تتضمن إجراءات الصرف الخطوات التالية:

- يقوم محاسب النفقات بإدخال بيانات "مستند الصرف - الفاتورة" إلى النظام من واقع مطالبة صاحب الاستحقاق مباشرة أو بمطابقتها على أمر شراء تم إصداره سابقاً (إن وجد) واحتساب وتسجيل الاقتطاعات المتحققة بعد تصنيفها
- يقدم 'أمر الصرف' الكترونيا إلى المدقق الداخلي الذي عليه تدقيق البيانات الواردة فيه ويستكمل ما كان ناقصاً منها ويقوم بتوقيعه وختمه بالختم الرسمي. ويقوم بكتابة اسمه بالكامل إشعاراً بصحة البيانات.
- يقوم محاسب الكلية التأكد من أن "مستند الصرف – الفاتورة" يتبع لأمر شراء مصدر سابقاً والتحقق من توافر الرصيد الكافي للصرف من خلال المعززات المرفقة تجنباً لتكرار إنشاء الالتزام على المادة (الرمز الحسابي حسب خارطة الحسابات).
- يقوم محاسب النفقات بالتحقق من صحة بيانات "مستند الصرف - الفاتورة" من خلال خيار مراجعة الفاتورة على النظام والتي من خلالها يتم مراجعة صحة بيانات المستند ومن ثم التحقق آليا من رصيد المخصص وحجزه إن توفر.
- في حال عدم تطابق "أمر الشراء" مع "مطالبة صاحب الاستحقاق"، يقوم محاسب النفقات باتخاذ الإجراء المناسب ومن ثم احتساب وتسجيل الاقتطاعات المتحققة بعد تصنيفها (أو تثبيت المصروفات المستردة من نوع 'صنف').
- بعد ذلك يقوم محاسب النفقات بالتحقق آليا من الرصيد الحر للحوالة المالية/ الحوالة المالية الفرعية على النظام من خلال تشغيل برنامج طلب "فحص الحوالة المالية".

- يقوم محاسب الكلية بطباعة "مستند الصرف - الفاتورة" وتوقيعه يدويا وتحويله آليا ويدوياً.
- يقوم رئيس الوحدة المالية بالإطلاع على "مستند الصرف - الفاتورة" وتوقيعه.
- يتم استكمال كافة المتطلبات الإجرائية لـ "مستند الصرف - الفاتورة" للتحقق من توافقه مع القوانين والتشريعات النافذة (من حيث التفويض والتدقيق والرقابة بأنواعها) ثم إجازة الصرف من مجيزي الصرف (المجيزون).
- سيتضمن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية آلية خاصة لتسلسل سير الموافقات بالإضافة إلى الموافقات اليدوية.
- يمكن للمحاسب عند إتمام إدخال بيانات "مستند الصرف - الفاتورة" أن يقوم بطباعة أمر الدفع (للمدفوعات الخاصة بتسديد القروض الداخلية والخارجية والفوائد المترتبة عليها والمدفوعات الممولة من القروض) في حال كانت طريقة الدفع هي حوالة مصرفية، وبعد ورود إشعار البنك يمكن تعديل سعر الصرف، ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الحقول لا يمكن تعديلها بعد تنفيذ عملية مراجعة الفاتورة كسعر الصرف مثلا، عندها لابد من إلغاء "مستند الصرف - الفاتورة" وإدخالها من جديد.
- إذا لم يتوفر السقف المالي أو الرصيد الكافي، يتوجب على رئيس الوحدة المالية الطلب الكترونيا من الجامعة مناقلة ارصدة الموازنة لتوفير السقف المالي أو تغذية الرصيد ومن ثم إعادة الإجراء.
- بعد استكمال جميع متطلبات الصرف الكترونيا يمكن تسجيل قيد محاسبي بالمعاملة وفقا للنظام المقترح والذي ينعكس بحسابات النظام ككل (الكلية, الجامعة, الوزارة) بشكل اني.

يوفر النظام المقترح مزايا رقابية للتصرفات المالية لصندوق التعليم العالي في الكلية, الجامعة, الوزارة من تعزيز إمكانية الوصول للبيانات بصلاحيات تتصاعد حسب مستوى الصلاحية من الأسفل الى الأعلى. خلال مرحلة التنفيذ يسمح النظام باستخراج تقارير تتعلق سجلات اليومية العامة واليومية الفرعية لحسابات معينة وحسب

من خلال التطبيق التجريبي للبرنامج المقترح في كلية اللغات – جامعة الكوفة يمكن لحسابات النظام في المستوى الثاني (الجامعة) الوصول الى سجلات اليومية والأستاذ لجميع الحسابات في المستوى الأدنى (الكلية) للتحقق من أي عمليات صرف غير مصرح بها او مخالفة لتعليمات صندوق التعليم العالي ومنع حدوثها.

من جانب اخر يوفر النظام تقارير الأداء في الوقت الفعلي من خلاله يمكن للجامعات مراقبة مؤشرات أداء الكليات والرقابة عليها في الوقت الفعلي. هذا النوع من التقارير يمكن الحصول عليه بشكل فوري لمتابعة الأنشطة المالية لصندوق التعليم العالي في الكلية والجامعة وكذلك الوزارة بجميع تشكيلاتها.

د:- مرحلة اعداد التقارير المالية:

تتضمن هذه المرحلة تصحيح كافة أخطاء التنسيق وإجراء التسويات اللازمة وإعداد تقارير نهاية السنة المالية والتقارير اللازمة لتشمل بطاقات الحساب الختامي للإيرادات والنفقات الجارية والنفقات الرأسمالية وأقساط القروض بالإضافة إلى حساب الفائض/العجز للسنة والمتراكم وتحديد موازنة التمويل الفعلية وإعداد كافة الجداول الملحقة بالحساب الختامي.

يلعب نظام معلومات إدارة المالية الحكومية المستندة إلى (GFMIS) Oracle دورًا جوهريا في إعداد الحسابات الختامية لصندوق التعليم العالي، والتي تعد ضرورية لتزويد أصحاب المصلحة برؤية واضحة للوضع المالي لصندوق التعليم العالي على مستوى الكلية, الجامعة والوزارة ككل. يدمج هذا النظام وظائف مالية مختلفة، بما في ذلك الميزانية والمحاسبة وإعداد التقارير، لتبسيط العمليات المالية وتعزيز الشفافية. على وجه التحديد، تعد Oracle E-Business Suite و Oracle Fusion Financials خيارات مهمة لتطبيقات GFMIS، حيث توفر إمكانيات قوية لإعداد البيانات

المالية وإعداد التقارير. فضلا عن ذلك, تضمن ميزات إعداد التقارير المالية المتقدمة لهذه الحلول من Oracle أن تتمكن الجامعات من إنشاء بيانات مالية دقيقة، مثل الميزانيات العمومية وقوائم الدخل، بكفاءة عالية. لا يعمل هذا التكامل على تحسين موثوقية الكشوفات المالية فحسب، بل يدعم أيضًا اتخاذ قرارات أفضل للجامعات الحكومية.

يقدم البرنامج المقترح لإدارة صندوق التعليم العالي وظائف مالية مختلفة، بما في ذلك الميزانية والمحاسبة وإعداد التقارير، لتعزيز كفاءة الإدارة المالية لصندوق التعليم العالي. ومن السمات الرئيسية لهذه الأنظمة كشف الدخل المبسط، الذي يلخص بإيجاز إيرادات الكليات ونفقاتها، مما يوفر لأصحاب المصلحة رؤية واضحة للأداء المالي على مستوى الكلية. يعد هذا الكشف أمرًا بالغ الأهمية لإعداد التقارير المالية الفعالة، مما يضمن توفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار على مستوى الوزارة.

من السمات الرئيسية لهذه النظام قدرته على إنشاء كشوفات مالية مجمعة، والتي تقدم رؤية شاملة للموقف المالي للجامعة او الوزارة من خلال الجمع بين النتائج من مختلف الإدارات. تدعم مجموعة Oracle E-Business Suite، وهي حل تخطيط موارد المؤسسات القوي، هذه الوظائف، مما يجعلها خيارًا شائعًا لتعزيز القدرات في مجال الإدارة المالية لصندوق التعليم العالي. علاوة على ذلك، فإن التقارير المالية الفعالة أمر بالغ الأهمية للشفافية والمساءلة، مما يسمح لوزارة التعليم العالي باتخاذ قرارات مناسبة بناءً على كشوفات مالية دقيقة. من خلال الاستفادة من نظام إدارة معلومات الحكومة المستند إلى Oracle، يمكن للجامعات تبسيط عملياتها المالية وتحسين جودة بيانات الدخل المجمعة، مما يعزز في النهاية إدارة المالية لصندوق التعليم العالي بشكل أفضل.

على مستوى الجامعة والوزارة تم استخراج كشف الدخل الموحد والذي يعرض نتيجة الاعمال على مستوى الجامعة بجميع كلياتها وعلى مستوى الوزارة بجميع تشكيلاتها من جامعات او مراكز بحثيه.

يوفر النظام المقترح امكانية إنشاء ميزانيات عمومية مفصلة للكلية, للجامعة وللوزارة، وهي ضرورية لاتخاذ قرارات فاعلة بشأن الموقف المالي لصندوق التعليم المالي. تسمح الميزانية

العمومية التفصيلية للوزارة بتتبع وإدارة أصول الصندوق والتزاماته بشكل فعال، وبالتالي تعزيز ممارسات الرقابة على التصرفات المالية لإدارات الصندوق في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية من جامعات او كليات.

يوفر هذه النظام ايضا منصة تمكن الجامعات من إنتاج بيانات تفصيلية للتدفق النقدي تقدم رؤى حول مواقف السيولة لديها، مما يتيح اتخاذ قرارات مالية مناسبة , كما يوفر النظام المقترح إمكانية الوصول واستخراج عدد كبير من التقارير خلال مرحلة اعداد الحسابات الختامية لصندوق التعليم العالي.

ثانياً:- دور نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تطوير النظام المحاسبي لصندوق التعليم العالي

تسعى الدراسة الحالية الى اختبار فرضية رئيسية تنص على **" ان تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في إدارة صندوق التعليم العالي في الجامعات العر اقية يساعد على تعزيز المساءلة والشفافية مما يحقق الرقابة المالية والادارية على الانفاق العام للمؤسسات التعليمية في العراق"** ، من خلال مقارنة واقع حال إدارة صندق التعليم العالي على المستويات الثلاثة (الكلية, الجامعة, الوزارة) وفقا لتعليمات إدارة الصندوق بالنظام المحاسبي الموحد مع مخرجات نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) .

يعاني النظام المحاسبي الحالي المطبق في إدارة صندوق التعليم العالي الى مشاكل كثيرة كما اوضحنا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

لم تنشئ الجامعة نظامًا للتحقق من صحة إعداد موازنة صندوق التعليم العالي ومصادقية التقديرات، وتقع مسؤولية إعداد جميع الميزانيات تقريبًا لكل عام على عاتق كل كلية لإعداد ميزانيته الخاصة، والتي يوافق عليها العميد ثم يتم تسليمها مباشرة إلى هيئة صندوق التعليم العالي في الكلية لتجميعها في ميزانية الجامعة.

- على الرغم من أن انتشار تطبيقات إدارة المالية الالكترونية، إلا أن موظفي الشؤون المالية في الكليات والجامعات الحكومية ما زالوا يعتمدون على Word وExcel بسبب ضعف الاتصال بالنظام وتحديث البيانات يدويًا.
- اكتشاف المخالفات المالية والاخطاء المحاسبية بعد انتهاء السنة المالية مما يوكد افتقار النظام المطبق الى الرقابة السابقة لكشف المخالفات قبل وقوعها.
- مخالفة التعليمات الخاصة بإدارة صندوق التعليم العالي في المستويات الدنيا (الكليات, الجامعات) نتيجة عجز النظام عن توفير معلومات انية عن الأنشطة المالية للصندوق.

يؤثر الانموذج المقترح للنظام على وضع خارطة الحسابات لصندوق التعليم العالي في العراق:

- إن تطبيق النظام سيعمل على ضمان الحصول على تقرير تفصيلي لكل بند من بنود موازنة صندوق التعليم العالي في أي وقت من الأوقات وحسب المستوى الإداري المطلوب لأغراض الرقابة وتقييم الاداء.
- يوفر إمكانية توحيد تركيبة الرموز الحسابية المستخدمة على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجميع تشكيلاتها، مما يساعد على سهولة اتخاذ القرار المالي فيما يخص تعليمات الانفاق من صندوق التعليم العالي.
- يعمل تطبيق النظام المقترح على توفير معلومات انية حول الموقف المالي للكليات والجامعات لتفادي مخاطر العجز في النفقات من خلال اصدرا القرارات المالية المناسبة في الوقت .

على العكس من ذلك, يعمل نظام إدارة معلومات المالية الحكومية القائم على (GFMIS) Oracle على تعزيز دقة محاسبة النفقات لصندوق التعليم العالي بشكل كبير من خلال الآليات المشار اليها في هذا المبحث. فهو أولاً، يعمل على أتمتة تتبع النفقات، مما يقلل من الأخطاء اليدوية ويوفر رؤية في الوقت الفعلي لأنماط الإنفاق، مما يسمح بتحديد عدم الكفاءة ومنع الاحتيال وتجاوز

الصلاحيات. بالإضافة إلى ذلك، تعمل قدرات الإدارة المالية المركزية للنظام على توحيد البيانات المالية وتوحيد عمليات المحاسبة، مما يؤدي إلى تحسين الدقة والشفافية والشفافية. كما يدعم النظام المقترح الإبلاغ المالي في الوقت الفعلي هذا من خلال تقديم معلومات محدثة، مما يساعد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ويعزز المساءلة. علاوة على ذلك، يضمن الامتثال لمعايير المحاسبة والتعليمات ذات الصلة وأن تكون التقارير المالية موثوقة وذات مصداقية، مما يقلل من خطر البيانات الخاطئة. أخيرًا، يعمل التكامل مع الأنظمة الأخرى على تبسيط العمليات المالية وتحسين دقة البيانات، مما يوفر رؤية شاملة للمالية الحكومية. معًا، تخلق هذه الميزات إطارًا قويًا للمحاسبة الدقيقة للنفقات.

الجدول (٢) يقدم تحليل مقارن لنتائج تطبيق الانموذج المقترح مقارنة بواقع الحال لادارة صندوق التعليم العالي في العراق:

ت	مجال المقارنة	النظام التقليدي	GFMIS
١.	الشفافية	يفتقر النظام التقليدي للشفافية لأنه لا يوفر معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات في الوقت المناسب	النظام المقترح يوفر الشفافية في عرض الموقف المالي ونتيجة الاعمال بشكل فوري على مستوى الكليات, الجامعات, ومركز الوزارة
٢.	المساءلة	لا يوفر اليات مناسبة للمساءلة عن إدارة أموال صندوق التعليم العالي لعجزه عن توفير معلومات مفيدة لأغراض المساءلة	يمكن النظام رئاسة الجامعة من التحقق من توافق التصرفات المالية للكليات مع الأنظمة والتعليمات بشكل اني وبالتالي يساعد في منع المخالفات وليس اكتشافها فقط
٣.	الرقابة	تقتصر الرقابة على التصرفات المالية لصندوق التعليم العالي بتقارير ديوان الرقابة المالية. وهذه التقارير تصدر بعد انتهاء السنة المالية مما يفقدها قدرتها على منع المخالفات المالية.	يوفر النظام اليات رقابية فاعلة ومتزامنة مع المعاملات المالية تمنع حدوث المخالفات المالية في وقت حدوثها. فالنظام يمنح المصادقة على التصرفات المالية التي تتوافق مع الأنظمة والتعليمات فقط.
٤.	سهول الوصول للمعلومات	الوصول للمعلومات في ظل النظام التقليدي صعبة نتيجة استخدام الأسلوب الورقي في اعداد التقارير	من السهولة الوصول الى المعلومات بشكل الي. فالكليات, والجامعات ومركز الوزارة تمتلك صلاحيات الوصول الى المعلومات بشكل الي وبدون الحاجة الى مخاطبة الوحدات المعنية.

ت	مجال المقارنة	النظام التقليدي	GFMIS
٥.	امن المعلومات	نتيجة الافتقار الى الرقابة لا يمكن اكتشاف التلاعب بالمعلومات المالية الا بعد انتهاء السنة المالية وتدقيق المعاملات المالية من قبل ديوان الرقابة المالية	يوفر النظام المقترح اليات رقابة على المعلومات المالية تمنح التصرفات المالية غير المصرحة. فهنالك فصل بين صلاحيات، الصرف, الامر بالصرف, والمصادقة على الصرف.
٦.	دقة المعلومة	يعاني النظام المحاسبي التقليدي من مشاكل بأخطاء الاحتساب خصوصا فيما يتعلق بالتسويات القيدية التي تتطلب عملية توزيع للتكاليف وكذلك تحديد الإيرادات والمصروفات المستحقة يتم يدويا مما يعرضها لإمكانية الخطأ	يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية درجة عالية من الدقة في الاحتساب من خلال المعالجة الفورية للمعاملات واحتساب المقدمات والمستحقات اليا مما يقلل من احتمالات الخطأ بالاحتساب
٧.	سرعة المعالجة	المعالجة المحاسبية في النظام التقليدي تتطلب وقت طويل بعد نهاية السنة المالية لعمل التسويات القيدية واعداد القوائم المالية	يوفر النظام المقترح المعالجة الفورية للمعاملات المحاسبية وإمكانية الحصول على الموقف المالي ونتيجة انيه من خلال نافذة الإبلاغ في الوقت الفعلي.

المصدر: اطلاع ومقابلات مع المختصين

خلاصة لما تقدم يمكم القول ان تطبيق نظام إدارة معلومات المالية الحكومية في إدارة صندوق التعليم العالي في العراق يؤدي الى تعزيز النظام المحاسبي المطبق من خلال تعزيز خصائص المساءلة والشفافية وتعزيز اليات الرقابة على التصرفات المالية في الكليات, الجامعات ومركز الوزارة. وبالتالي يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية لدراستنا الحالي والتي تنص على " ان تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في إدارة صندوق التعليم العالي في الجامعات العراقية يساعد على تعزيز المساءلة والشفافية مما يحقق الرقابة المالية والادارية على الانفاق العام للمؤسسات التعليمية في العراق" .

فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الأولى تبين نتائج المقارنة في الجدول اعلاه ان تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيؤدي إلى تحسين دقة المعلومات المالية وسرعة إعداد التقارير المالية لصندوق التعليم العالي من خلال توفير معالجة متزامنة للمعاملات المالية وتوفير إمكانية الحصول على تقارير مالية في الوقت الفعلي على مستوى الكلية, الجامعة والوزارة. وبالتالي يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على ان تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيؤدي إلى تحسين دقة المعلومات المالية وسرعة إعداد التقارير المالية لصندوق التعليم العالي.

كما يتضح من الجدول أعلاه ان تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيؤدي إلى تحسين كفاءة الإدارة المالية لصندوق التعليم العالي من خلال تقليل الأخطاء وتسريع عمليات التسجيل والتسوية. حيث يوفر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية درجة عالية من الدقة في الاحتساب من خلال المعالجة الفورية للمعاملات واحتساب المقدمات والمستحقات انيا مما يقلل من احتمالات الخطأ بالاحتساب مما يوكد قبول الفرضية الفرعية الثانية. في نفس السياق تبين نتائج المقارنة في الجدول اعلاه ان تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة أموال صندوق التعليم العالي، مما يسهم في بناء الثقة لدى المستفيدين والمؤسسات المالية الحكومية. حيث ان النظام المقترح يوفر الشفافية في عرض الموقف المالي ونتيجة الاعمال بشكل فوري على مستوى الكليات, الجامعات, ومركز الوزارة. كما يمكن النظام رئاسة الجامعة من التحقق من توافق التصرفات المالية للكليات مع الأنظمة والتعليمات بشكل اني وبالتالي يساعد في منع المخالفات وليس اكتشافها فقط.

وعليه, يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على ان تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة أموال صندوق التعليم العالي، مما يسهم في بناء الثقة لدى المستفيدين والمؤسسات المالية الحكومية.

ثالثاً:- النتائج

من خلال ما تم استعراضه في الجانبين النظري والعملي في هذه الدراسة عن موضوع دور نظام إدارة المعلومات المالية في تطوير النظام المحاسبي للصناديق الخاصة في مؤسسات التعليم العالي العراقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) هو نظام إدارة مالية متخصص ومصمم خصيصًا للوحدات الحكومية، ويهدف إلى تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية والرقابة عليها, و يشمل وظائف أساسية تبدأ بالموازنة ثم المحاسبة والتقارير المالية، وقد حقق هذا النظام نتائج ايجابية في الوحدات الحكومية في الدول التي تم تطبيقه.

٢- يعمل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ضمن الإطار الأوسع لأنظمة معلومات الإدارة المالية (FMIS)، والتي توفر نهجًا شاملاً لإدارة الموارد المالية عبر الانترنت لمختلف الوحدات الحكومية.

٣- أحد الجوانب الرئيسية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يتمثل دوره في مجال الإدارة المالية العامة (PFM)، والتي تنطوي على تخصيص وإدارة الموارد العامة لضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة .

رابعاً:- التوصيات

على ضوء النتائج التي ظهرت بها في هذه الدراسة وتحقيقاً للهدف منها يعرض الباحث مجموعة من التوصيات يمكن اعتبارها الخطوة الأولى لمشروع تطوير أسلوب إدارة صندوق التعليم العالي في العراق وفيما يلي:

1- العمل على تعديل وتحديث التشريعات والأنظمة والتعليمات المالية والمحاسبية والرقابية وبما يتلاءم مع طبيعية التحسينات المقترحة لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ومنها إعادة ترميز النظام المحاسبي بما يتفق مع النموذج المقترح , والمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية تقع بصفة اساسية على عاتق وزارة المالية بالعراق .

٢- تهيئة وإعداد وتدريب الكوادر الادارية والمالية والفنية والهندسية وتأهيلها من اجل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لما لها من اهمية في ضمان التطبيق الأفضل لها مما سينعكس بالنتيجة في تحقيق الاستخدام الملائم للموارد المتاحة ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأداء الوظيفي في الجامعة.

٣- العمل على تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في إدارة صندوق التعليم العالي في الجامعات العراقية بدلا من النظام المحاسبي التقليدي المتبع حاليا. حيث أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية سيساعد الوحدات الحكومية في القيام بالمهام الخاصة بها وتحقيق الرقابة المالية والادارية بمستوى اكثر فاعلية، فضلا عن امكانية ترشيد الانفاق العام وتعزيز الأداء المالي لها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- جميل , اوميد عبد الرحمن.(٢٠٢١)." أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة2020 – 2004 ", (رسالة ماجستير غير منشورة) , كلية العلوم الاقتصادية والادارية \ قسم الاقتصاد , جامعة الشرق الادنى .

٢- السنباطي, محمد عماد.(٢٠٢١)."الصناديق والحسابات الخاصة بين الواقع والمأمول – دراسة تحليلية ". مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشرف – دقهلية, العدد الثالث والعشرون – الاصدار الثاني "الجزء الثاني "

٣- عمر, أحمد محمد الشهير سيد, الليثي عبد الله فراج عبد الرحيم, ومشرف, رمضان عبد الله. (٢٠٢٠). "طبيعة وخصائص نشاط الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعات الحكومية ومشكلاتها الادارية والمحاسبية: دراسة تحليلية ". مجلة البحوث التجارية المعاصرة, مج ٣٤,ع٢. ٢٤٥-٢٢٣.

٤- الباز، مصطفى على (١٩٩٠), تطوير المحاسبة في الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات,المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة, جامعة عين شمس,العدد ١,ص-ص ٩٧-١٥٠.

٥- ركة، ميادة السيد على عوض، غنيم، رانيا وصفي عثمان، و الخميسي ،السيد سلامة إبراهيم, (٢٠١٨), دور الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص في خدمة المجتمع وتنمية البيئة, دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب, العدد 104 ،ص-ص ٢١٣-٢٣٤.

٦- السميران, سميران صالح مهدي, واحمد مهند أكرم مقبل. (٢٠١٩). اثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تحسين جودة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الاردنية (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة ال البيت, المفرق.

٧- القرعان, يوسف عطا الله, والرحاحلة, محمد ياسين سليمان.(٢٠١٦). " اثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تنفيذ العمليات المحاسبية في الوحدات الادارية الحكومية الاردنية" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ال البيت, المفرق

٨- الحنيطي, خالد محمد علي, والنجداوي, اكرم يوسف عواد.(٢٠١٤). تقييم فاعلية النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الاردني وامكانية تطويره: دراسة ميدانية: دائرة الموازنة العامة ومديرية ادارة نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش, جرش. ص٦٤

٩- الضلاعين, عامر عبد الوهاب عواد, واللابيج, عبد الرحمن خالد.(٢٠٢١). اثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الاردني (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة ال البيت, المفرق.

١٠- العموش, محمد موسى عويس, والحدب, محمد مفلح سالم.(٢٠٢٢). "اثر نظام ادارة المعلومات المالي الحكومي الاردني في الحد من المخالفات المالية ", رسالة ماجستير, جامعة ال البيت, المفرق.

١١- الغرابلي ,جمال محمد محمود.(٢٠٢٤)." اثر نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في الحد من التجاوزات المالية في وزارات المملكة الاردنية الهاشمية" رسالة ماجستير , قسم العلوم المالية المحاسبية , كلية الاعمال ,جامعة الشرق الاوسط .

١٢- جبريل, فاروق حسين جبريل, و محمود, حسن توفيق.(٢٠١٤)." أثر تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية على تميز الاداء المالي الحكومي في الاردن – دراسة ميدانية ", (رسالة ماجستير غير منشورة),كلية الاقتصاد والعلوم الادارية, جامعة الزرقاء.

١٣- عمارة، محمد, (٢٠٢٤) إدارة المعلومات المالية الحكومية وتطبيقاتها في الصناديق الخاصة .دار النشر للعلوم الحديثة.

١٤- عزام, ا. م. ع. ع. ا., الدكتور/محسن عبيد عبد الغفار, شحاته, د/محمد موسى, المزين & ,هاني مصطفى عبد الوارث. (٢٠٢٣). دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS في تحسين الرقابة على المال العام .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية.32-1 ,(1)15 ,

ثانياً:- المراجع الاجنبية

1- Lauto, G., & Sengoku, S. (2015). Perceived incentives to transdisciplinarity in a Japanese university research center. Futures, 65, pp136-149.

2- Kofahe, M. K., Hassan, H. & Mohamad, R. (2019). Factors Affecting Successful Implementation of Government Financial Management Information System (GFMIS) In

Jordan Public Sector: A Proposed Framework. International Journal of Accounting, Finance and Business.

3- de Azevedo, R. R., Lino, A. F., de Aquino, A. C. B., & Machado-Martins, T. C. P. (2020). Financial management information systems and accounting policies retention in Brazil. International Journal of Public Sector Management, 33(2/3), 207-227.

4- Muriithi, J., and Wamiori, G,. (2020)," Effect of integrated financial management Information System (IFMIS) On Financial performance of county government in Kenya", International Journal of Advanced Research and Review (IJARR), Vol 5, Issue 11, PP.45-79.

5- SAPUTRA, K. A. K., SUBROTO, B., RAHMAN, A. F., & SARASWATI, E. (2021). Financial management information system, human resource competency and financial statement accountability: a case study in Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(5), 277-285.

6- Farías, P., & Pimenta, C. (2012). Sistemas integrados de administración financiera para la gestión pública moderna. Las instituciones fiscales del mañana. Washington, DC: Inter-American Development Bank.

7- Shandra, C. L., Shandra, J. M., & London, B. (2012). The international monetary fund, structural adjustment, and infant mortality: a cross-national analysis of Sub-Saharan Africa. Journal of Poverty, 16(2), 194-219

8- De Renzio, P., Andrews, M., & Mills, Z. (2011). Does donor support to public financial management reforms in developing countries work? An analytical study of quantitative cross-country evidence-ODI Working Papers 329.

9- Dener, C., & Min, S. Y. (2013). Financial Management Information Systems and Open Budget Data: Do Governments Report on Where the Money Goes?: Financial management information systems and open budget data: do governments report on where the money goes?